مجلـــــة البحـوث والدراســات الاقتصاديـــة
Journal of Research and Economic Studies
المعهــد العالــي للعلــوم والتقنيـــة ـ درنـة
Available online at http://www.lib.phid.edu.ly

المجلد الثاني
العدد الثاني
يونيو 2019

# دور المراجعة المحاسبية في الحد من الفساد الإداري والمالي

أ.د حاكم محسن محمد الربيعي
جامعة الكوفة- العراق

د. علي عبودي نعمه الجبوري
كلية الأمام الكاظم– العراق

*المستخلص:*

تعد مشكلة الفساد الإداري والمالي من المشكلات التي تشكل أولى التحديات أمام تنمية وتطور الدول لما يترتب على ذلك من تأخير في إنجاز المشروعات الاستثمارية لهدر ما خصص لها من أموال بسبب الفساد، وبسبب غياب المراجعة المحاسبية للحسابات الختامية ومستندات الصرف الأصولية والمراجعة الأصولية لكل الإجراءات وتشخيص ما هو غير أصولي وغير قانوني، حتى لو اقتضى الأمر الاستعانة بخبراء دوليين رغم وجود الخبرة والإمكانية لكوادر متوفرة لدى الدولة ، لكنها تتعرض الى الضغوطات، بسبب ارتباط الفاسدين بمجمل النظام السياسي والتحزب والحماية التي يتمتع بها الفاسدين وهذا يحتاج إلى حلول جذرية من لدن الحكومات القائمة. وهذه مشكلة تعاني منها بعض الدول .

الكلمات المفتاحية: القضاء الجزائي، الرقابة النظامية، المساءلة، التخطيط.

*Abstract*

The absence of an audit leads to the aggravation of the phenomenon of corruption in a way that puts countries into financial crises, and this research comes as a modest contribution to the role and the importance of review through the problem of research The study concluded with a set of conclusions and recommendations. Among the most important conclusions, what was revealed by the reports of the concerned departments about cases of financial corruption is clear and large in some ministries in an Arab country because of the absence of the rule of law and the non-activation of the judiciary and the accounting of corrupt ones. Ministries, independent departments and public sector establishments with final accounts and documents of fundamental exchange and fundamental review of all procedures and diagnosis of what is not fundamental and illegal, even if it requires the use of international experts, despite the existence of experience and potential in this country, but Others are linked to the entire political system and the party and protection enjoyed by the corrupt and this needs radical solutions from existing governments.

***Keywords***: Criminal Justice, Systematic Oversight, Accountability, Planning.

## مقدمة:

تواجه أغلب الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية عدة مشاكل لا سيما إذا كانت المرحلة الانتقالية من النظام الشمولي إلى نظام أكثر ديمقراطية، وأحيانا تسود الفوضى العارمة والتسلط على نحو أخر عندما يكون القائمين على السلطة ليسوا من أهل الخبرة والمراس، ومن المشاكل التي تكون أثارها كبيرة هي مشكلة الفساد الإداري والمالي وقد عانت من هذا الموضوع الكثير من الدول، إضافة إلى أن مشكلة الفساد تكاد تكون مشكلة عامة حتى في الدول المستقرة سياسياً وإقتصادياً ومالياً، لكنها ليست بحجم ذات المشكلة في الدول التي هي في مرحلة إنتقالية، إن لمشكلة الفساد أثار كبيرة في نواحي مختلفة فهي تؤدي إلى أزمات مالية نتيجة غياب سيادة القانون وعدم تفعيل القضاء، أي بمعنى غياب المحاسبة والمساءلة، مما يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي دور المراجعة المحاسبية كدور فاعل في الكشف عن حالات الفساد المالي محاسبيا وماليا والناتجة أحيانا عن قرارات إدارية غير قانونية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإيضاح طبيعة المراجعة المحاسبية وبيان مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه وكيفية علاجه إذا ما أصرت الحكومات المعنية على علاج الفساد بكل أشكاله والأحتكام إلى القوانين والتعليمات الصادرة بموجبها لمعالجة الفساد وأثاره، وخرج البحث بمجموعة من الأستنتاجات والتوصيات.

## أولا: منهجية البحث:

### مشكلة البحث:

يعد الفساد الأداري والمالي ظاهرة سلبية بكل مفاصلها وإن إستمرار هذه الظاهرة بشكل واسع تترك أثار سلبية ونتائج لا تحمد عقباها على الدول التي تواجه هذه المشكلة، لذلك لابد من محاربة الفساد بكل الوسائل ومن أبرز هذه الوسائل هو الكشف عن حجم الفساد والفاسدين والمتسببين له ومحاولة علاج

أسبابه ومن أهم وسائل الكشف عن الفساد هو المراجعة المحاسبية (التدقيق) للكشوفات المالية ومستندات الصرف وفقا للمعايير المعتمدة في المراجعة المحاسبية، ويبدوا إن بعض الحكومات تنفق دون تقديم حسابات ختامية لنفقاتها مع الأستمرار على هذه الظاهرة اللاقانونية وبالتالي غياب المراجعة المحاسبية وقد أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة الفساد بشكل تعرضت دول إلى أزمات مالية، لذا تعد مشكلة الفساد الإداري والمالي من المشكلات التي تشكل أولى التحديات أمام تنمية وتطور الدول لما يترتب على ذلك من تأخير في إنجاز المشروعات الأستثمارية لهدر ما خصص لها من أموال بسبب الفساد، وبسبب غياب المراجعة المحاسبية للحسابات الختامية ومستندات الصرف الأصولية والمراجعة الأصولية لكل الإجراءات وتشخيص ما هو غير أصولي وغير قانوني، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الأتية:

1- ماهي المراجعة المحاسبية وما طبيعتها ودورها في الكشف عن حالات الفساد المالي ؟
2- ما هو الفساد الإداري والمالي وماهي أسبابه وكيفية علاجه؟
3- مدى إهتمام الجهات المعنية بالمراجعة المحاسبية وإعتمادها في الكشف عن حالات الفساد؟

## 2-اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

1- المساهمة المعرفية في حقلي المحاسبة وإدارة الأعمال.
2- بيان أهمية المراجعة المحاسبية للكشف عن الفساد بكل أشكاله .
3- تبيان دور المراجعة المحاسبية في الكشف عن حالات الفساد الأداري والمالي.

## 2- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال الآثار الكبيرة التي تتركها ظاهرة الفساد الإداري والمالي على المجتمع بكل طبقاته ككل وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تعطيل مشاريع التنمية كما يحصل في عدد من الدول وتحديدا في المراحل الأنتقالية التي أشير اليها سابقا، وتراجع الخدمات بكل أنواعها، مما قد يؤدي إلى غضب الجماهير وربما إسقاط الحكومات، كما حصل في بعض الدول العربية فيما سمي بالحراك الشعبي الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وإزدياد حجم البطالة وتفاقمها بشكل يزيد المشاكل المجتمعية، وبالتالي تظهر الحاجة الماسة إلى الإدارة الرشيدة للمال العام بعيدا عن الهدر وضياع ثروة الشعوب، مما يوجب على كل المخلصين والوطنيين للتصدي إلى هذه الظاهرة المأساوية في حياة الشعوب. وبالتالي هي ظاهرة يجب أن تتصدى لها الحكومات بكل قوة بدءا من الوحدات الاقتصادية إلى أعلى المستويات لتفادي المخاطر.

## ثانيا: المراجعة المحاسبية والفساد الإداري والمالي – اطار مفاهيمي

### 1- طبيعة المراجعة المحاسبية : Nature Auditing

المراجعة أو التدقيق هو عملية يقوم بها شخص مختص يقوم بتجميع وتقييم الأدلة حول البيانات والمعلومات الكمية المتعلقة بالمدخل الاقتصادي المحدد بهدف تحديد وتعزيز مستوى الإستجابة بين المعلومات الكمية والمعايير الموضوعة أو المحددة، (Arens& Loebbecke, 1988) إن هذا التعريف للمراجعة المحاسبية يتضمن مجموعة من العناصر التي تحتاج إلى توضيح وهي كما يأتي:

- المعلومات القابلة للقياس والمعايير المعمول بها Established Quantifiable Information &Criteria للقيام بعملية المراجعة (التدقيق) يجب أن تكون هناك معلومات متاحة وعدد من المعايير متوفرة لدى الشخص المكلف بالمراجعة ويمكن أن تأخذ المعلومات القابلة للقياس أشكالا مختلفة وتتوفر هذه البيانات في الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية المعنية بعملية المراجعة، كذلك المعايير المعتمدة حسب النظام المعتمد من لدن الوحدة الاقتصادية ولكن في بعض الدول تلزم الوحدات الاقتصادية بإتباع نظام موحد كما هو الحال في العراق الذي يطبق النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الاقتصادية العامة.
- الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية Economic Entity الوحدة الاقتصادية كيان اقتصادي له أساس قانوني ويأخذ أشكال قانونية مختلفة كالشركات المساهمة والشركات التضامنية والبسيطة والمشروعات الفردية، ولكل هذه الأشكال القانونية مزايا ومساوئ من حيث خضوع دخل هذه الوحدات إلى الضريبة أو دمج الدخل مع دخل الشخص الخاضع للضريبة وهذا يحصل في المشروعات الفردية والتضامنية.
- تجميع وتقييم الأدلة Accumulating & Evaluation Evidence الدليل يحدد أي المعلومات يمكن إستعمالها في عملية المراجعة المحاسبية بناء على المعاير التي وضعت، ويأخذ الدليل أشكالا مختلفة ومن ضمنها الشهادات الشفوية Oral Testimony والتقارير والملاحظات المكتوبة وأي معلومات سواء من مصادر خارجية أو داخلية، أي من داخل الوحدة الاقتصادية، المهم أن تكون كل المعلومات ذات أهمية بالنسبة للمراجع ولأهدافه في الكشف عن

وقائع الفساد، إن صحة المعلومات والبيانات لها أهمية كبيرة بالنسبة للمراجع وبما ينسجم مع المعايير المعتمدة.

- ❖ الشخص المختص والمستقل Competent Indecent Person يجب أن يكون المراجع أو المدقق مؤهلا لدراسة وتحليل المعايير، بمعنى مختص ويتقن عمله ولا يتأثر بالعلاقات الاجتماعية لجمع الأدلة وفحصها وإختبارها لأختيار أفضلها والتي تمكنه في الكشف عن حالات الفساد، وقد لا يستطيع المراجع أن يكون بعيدا عن التحيز إذا كان من العاملين في الوحدة الأقتصادية، وهذا يعني إن المراجع من الأفضل أن يكون من خارج الوحدة الاقتصادية.
- ❖ التقارير Reporting التقارير تعد المرحلة الأخيرة ضمن عملية المراجعة والتدقيق في إعداد التقارير التي تتضمن النتائج النهائية لعملية المراجعة والتي توضح تطابق وإنسجام المعلومات والبيانات التي تم إستعمالها في عملية المراجعة والتي إعتمدت ضمن المعايير المعتمدة في عملية المراجعة ( ARENS &LOEBBECKEM, 1988)، أو إنحرافها عن المعايير المعتمدة مع تحديد وتشخيص التجاوزات والأنحرافات اللاقانونية وتحديد المتسبب لمحاسبته وفقا للقانون.

لذا نرى إن من الأهداف الأساسية لمراجعة المحاسبية هو تعقب الغش والسرقة من لدن المراقبين، وزادت الأهمية لهذه المهنة هو لاطمئنان المساهمين على مدى صحة نتائج الأعمال والمركز المالي لهم. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج مجموعة من أهداف المراجعة المحاسبية هي:

1. توحيد أراء المراجعين برأي واحد محايد يتمحور عن صدق ونزاهة القوائم المالية للمنظمة محل المراجعة المحاسبية.

2. إجراء دراسة موحدة للمواد الخاضعة للمراجعة على أن إستعمال هذه الموارد تتم بشكل كفوء التي يكون من خلالها يتم الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات مع تقديم النتائج اللازمة لتحسين الأداء.

## ب –طبيعة معايير المراجعة : Auditing Standards Nature

المعايير هي مستويات أداء تم وضعها من لدن جهات متخصصة تهتم بالمهنة وخصوصياتها وتحرص على رصانتها يعتمد عليها في أداء المراجع لعمله واختصاصه، ومن هذه المعايير المعتمدة والتي أخذت بها بعض الدول ومنها دول عربية هي المعايير الأمريكية وهي معايير مقبولة من لدن خبراء المهنة وهي صادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهي ثلاثة معايير :

1 – المعيار الشخصي : Personal Standard

يتضمن هذا المعيار أن تتوفر في شخص المراجع أو المدقق، وهي خصائص مهنة لعلاقتها بخصوصية المهنة وهي:

- المؤهل العلمي والخبرة: يجب أن يكون من يمارس المهنة حاصل على تأهيل جامعي وإختصاص في علوم المحاسبة أو إدارة الأعمال، وتضع الجهات المعنية في كل دولة شروط لممارسة المهنة يحق لمن تتوفر فيه شروط ممارسة المهنة ومن ضمنها الخبرة وعكس ذلك يمنع من ممارسة المهنة الطارئون عليها وهذا يعتمد على الدوائر والوحدات الاقتصادية ذات الأختصاص.
- الأستقلالية: يعنى بالأستقلالية عدم تأثر المراجع ( المدقق ) بأي جهة أو طرف من الأطراف المعنية بموضوع المراجعة وتعد هذه الخاصية من الخصائص المهمة، أي إن المراجع يعمل وفق ما

المهمة من التأكد من سلامة هذه السياقات والقواعد المتبعة في تنظيم السجلات والكشوفات الحسابية والمالية ومدى دقة البيانات التي تتضمنها هذه السجلات والكشوفات وهل معدة وفقا للأصول وللمبادئ المحاسبية للنظر في مدى قبولها والاعتماد عليها او في حالة العكس رفضها.

2-3 كشف أدلة موثقة وكافية أو مقبولة: ضمن الأدلة الكافية هي المستندات المزورة أو التحايل بأساليب وإجراءات لا تنسجم مع القوانين والتعليمات، ولذلك فإن إهتمام المراجع أو المدقق بهذه الأدلة الموثوقة يجعل موقفه سليما وقوياً إتجاه المعترضين على ما تتضمنه تقارير المراجعة المحاسبية والتي يمكن إستعمالها في مقاضاة من يثبت فساده وتلاعبه بالمال العام.

3-الخطوات الرئيسة لعملية الرقابة النظامية وتتضمن عملية الرقابة النظامية لأربعة خطوات هي:

3-1التخطيط: كل عملية حسابية أو إدارية لابد من وضع خطة لإنجازها على النحو الصحيح وللتهيئة لما يحتاج إليه الرقيب في عملية الرقابة والتدقيق ولذلك تعد عملية التخطيط ذات أهمية بالنسبة لعملية الرقابة المالية أو الحسابية.

3-2إختبار الرقابة أو السيطرة Control Testing تتم عملية الاختبار من خلال دراسة وإختبار الرقابة الداخلية وتحديد طبيعتها وتوقيتها ومحتواها الموضوعي المعد والوقوف على الإشكالات إن وجدت ويحتاج ذلك إلى وقت لأجراء الدراسة والتحليل لذلك لابد من اختباره للتأكد من صلاحيته لأجراء المراجعة.

3-3الأختبار الموضوعي Substantive Testing يركز الاختبار الموضوعي على دراسة المعادلات والموازنات من خلال فحص

المعاملات الإجرائية ومدى سلامتها من الناحية القانونية والأصولية ومن ثم تقييم الكشوفات المالية تقييما عادلا ومنصفا.

3-4التقرير الرقابية Control Report الخطوة الأخيرة ضمن عملية الرقابة المالية أو المحاسبية هي إعداد التقرير النهائي من لدن القائمين بالرقابة، ويجب أن يتسم بالمهنية والأصولية وعدم التحييز، ويظهر الإشكالات والانحرافات وتشخيص المسؤولين عن الخلل الحاصل.(Konrath, 2002, p4).

## 2 – الفساد الإداري والمالي

### 1 – 2-الفساد الإداري

### 1-1-2- مفهوم الفساد الإداري

من الصعب تعريف الفساد الإداري ، على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تعد عالمية وعلى أنها فاسدة. لذا حدد (Caiden, 2001) تسعة عشر فئة من أشكال الفساد الأكثر شيوعًا، بما في ذلك بعض الممارسات الفاسدة التي يسهل التعرف عليها والمعروفة عالمياً، وهي:(السرقة، سوء إستعمال الأموال، الخداع، والاحتيال، الرشوة، والكسب غير المشروع ، الابتزاز، سوء إستعمال المعرفة الداخلية والمعلومات السرية، التلاعب في اللوائح، التهرب الضريبي، قبول الهدايا، والترفيه غير اللائق، سوء الإدارة، بيع غير المصرح به للمكاتب العامة والقروض، والاحتكارات، والعقود، والتراخيص، والممتلكات العامة، وغيرها.)( Caiden, 2001, p17 ). وعلى الرغم من الاعتراف العالمي بالطبيعة الفاسدة ولهذه الممارسات، لايزال من الصعب العثور على وضع تصور متماسك للفساد

الإداري يمسك بجوهر هذه الحقيقة المتنوعة من السلوكيات الفاسدة.( Miao, 2010, p9)

وبخلاف المشكلات في العلوم الطبيعية التي يمكن تحديدها وفصلها وقد يكون لها حلول، فإن المشكلات المجتمعية ليست رديئة أو حميدة ولكنها شريرة بطبيعتها لأنها غير محددة التعريف وتعتمد على حكم سياسي بعيد المنال للقرار وبالفعل يظل الفساد الإداري مشكلة شريرة في العديد من البلدان على الرغم من تنفيذ العديد من تدابير لمكافحة الفساد.(Quah, 2017, p3) وهناك ثلاثة تعاريف للفساد الإداري تم إختياره من جملة من التعاريف لكونها أكثر قبولا هي:

1- تعريف الفساد الذي يركز على مفهوم الوظيفة العامة وتصف الفساد من حيث الانحراف عن القواعد الملزمة لشاغليها (Quah, 2003, p5). مثلاً، عرف (Nye,1967) الفساد الإداري على أنه (السلوكيات التي تنحرف عن الواجبات العادية بسبب التركيز على الخصوصية (الخاصة، العائلة، الأقارب)، والمكاسب المالية أو إنتهالك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من التأثيرات الخاصة. وهذا يشمل سلوكيات مثل الرشوة (إستعمال مكافأة لإفساد حكم شخص في وضع ثقة)، المحسوبية والاختلاس (الإستيلاء غير المشروع على الموارد العامة من أجل النفوذ الخاص) ( Nye, 1967, p419).

2-تركز تعريفات الفساد الإداري حول السوق. وكمثال نموذجي لذلك هو تعريف (Klaveren, 1989) ، (فساد الموظف الحكومي الذي يعد مكتبه العام للأعمال التجارية، ويسعى إلى تحقيق الدخل منه ثم يصبح المكتب وحدة تعظيم لدخله الخاص ويعتمد حجم دخله على وضع السوق ومواهبه لإيجاد

نقطة تحقيق مكاسب قصوى على منحنى الطلب العام) (Klaveren, 1989, p26).

3. تركز المجموعة الثالثة من التعريفات على (تآكل المصلحة العامة) يمثل تعريف (Fredrick, 1989) الذي يركز على المصلحة العامة: يمكن القول بأن نمط الفساد الإداري الموجود في كل مرة يكون فيها صاحب السلطة المسؤول عن موقعه من المسؤولية، أي هو الموظف المسؤول وحصوله على الرشوة، عبارة عن مكافآت مالية أو مكافآت أخرى غير منصوص عليها قانوناً، وبالتالي الحاق الضرر بالجمهور ومصالحهم (Fredrick, 1989, p15).

ومن بين هذه الأنواع الثلاثة من التعريفات، ربما كان التعريف الذي يركز على المكتب العام، لاسيما تعريف (Nye )، هو الأكثر قبولاً على نطاق واسع. وتبنت العديد من المنظمات الدولية التعريف الذي يركز على المكتب العام بإعتباره التعريف الرسمي أو التعريف العملي للفساد الإداري. مثلاً، عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد الإداري بأنه (إساءة إستعمال السلطة العامة أو المكتب أو السلطة من أجل المنفعة الخاصة من خلال الرشوة، أو الإبتزاز، أو النفوذ في السلطة، أو المحسوبية، أو الاحتيال، أو السرعة في الحصول على الأموال) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، ص7).

لذا نرى أن المعايير التي تحكم الوظائف العامة قد تحولت من نموذج التسعير الإلزامي إلى نموذج السوق الحرة، وبالتالي تغيير طبيعة الفساد إلى حد كبير. لتحقيق مكاسب خاصة هو الفساد الإداري بحد ذاته.

## 1-2 أنواع الفساد الإداري

لقد طورت النظرية الاقتصادية نظرتين أساسيتين للفساد. يتم تعيين وجهة نظر واحدة في إطار نظرية العامل الأساسي، ويستند هذا المدخل إلى إفتراض عدم وجود التباين في المعلومات بين المدراء (السياسيين أو صانعي القرار) والوكلاء (الموظفين الحكوميين أو البيروقراطية) وفقا لذلك، لا يتم إبلاغ الساسة حول الجنح من مرؤوسيهم. هذا المدخل واضحٌ جداً من الناحية التحليلية، فهو متطور جداً، ونماذج النظرية للفساد المستندة إلى هذا المدخل غنيةٌ من الناحية التحليلية، لأنها يمكن أن تفسر مجموعة واسعة من سلوك موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك الفساد الإداري. ومع ذلك، لا يمكن لهذا المدخل تفسير الفساد السياسي. (Begovic, 2005, p3) وعلى وفق الإفتراض الرئيسي إن الفساد الإداري فقط (هو فساد موظفي الخدمة المدنية) ويتخذ الفساد الإداري أشكالاً عديدة نظراً لعدم وجود تعريف مقبول عالميًا للفساد الإداري ، ولا يوجد تصنيف له على مستوى العالم. قام باحثون في مجال الفساد الإداري بوضع تصنيف للفساد الإداري على أساس النوايا الذاتية التي يتوقعها الأفراد مثل كسب السلطة والتأثير، والنجاح الاقتصادي والتجاري، والإثراء الذاتي، والدوافع الاجتماعية، والانتهازية، وغيرها. وأن الفساد الإداري هو ظاهرة تتمحور حول الدولة وتعكس خللاً في البيروقراطية العقلانية التي تتصرف وفقاً للقواعد والمصلحة العامة للمجتمع التي تنعكس في نظام سياسي ديمقراطي. وينقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات كالتالي:(تركي وشرفي، 2012، ص5)

1. الانحرافات المالية: والتي تتمحور في المخالفات التي يقوم بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة .
2. الانحرافات التنظيمية: التي تؤكد على المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به.

3. الانحرافات السلوكية: وهي مجموعة المخالفات التي يقوم بها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي. (Khan, 2010, p2)
4. الانحرافات الجنائية: وتتمحور في مجموعة المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير وغيرها.

## 2 – مفهوم الفساد المالي

هذا النوع من الفساد هو في الغالب نتيجة للعلاقة بين الحكومة واقتصاد السوق وسيكون أكثر وفرة عندما تسيطر الحكومة على جزء من اقتصاد السوق. إذن هناك جذر هام للفساد الاقتصادي هو الاقتصاد الحكومي الموجه.( Mahdi, 2013, p252 ) ويقصد بالفساد المالي مجموع المخالفات المالية الناتجة من إنحرافات الموظف ومخالفته للقوانين وأحكام المنظمة، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والأختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.( الجبوري، 2010، ص45) ويمكن تعريفه عن طريق توسعة مفهومه بأنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو إخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالبـــاً ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكون مباشراً. ولكنه فساد مالي ذا معاني إجتماعية وأخلاقية وسياسية واقتصادية يمكن التعبير عنها جميعًا في تعريفات. وبهذا المعنى، يمكن عد جميع تعريفات الفساد المالي تعاريف عاملة لأنها تختلف بإختلاف الغرض الذي تستعمل من أجله. مثلا، من أجل إنفاذ قانون مكافحة الفساد المالي، هناك حاجة إلى تعريف دقيق لضمان ملاحظة النزاهة الإجرائية في الأنشطة التنفيذية لكشف الفساد ومحاكمة مرتكبيه. وبالتالي، فإن الصكوك القانونية للملاحقة القضائية تحدد عادة سلوكيات محددة مثل الرشوة أو

المحسوبية مع مصطلح فساد المالي يحتفظ بمعنى أكثر عمومية ( May, 2012, p3)

على الرغم من أن الفساد المالي، أي إساءة إستعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، فهو منتشر ومتواجد بدرجات متفاوتة، في كل بلد في العالم. وفي السنوات الأخيرة، جعلت المنظمات الدولية، مثل هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي، والفساد المالي بشكل خاص محورًا مهمًا لجداول أعمالهم وقد قامت بمحاولات كبيرة للحد من الفساد في العالم، ولكن الفساد المالي، وفقاً لمقياس الفساد العالمي (2010)، زاد الفساد على مدى السنوات الثلاث الأخيرة ويقول ستة من كل عشرة أشخاص في جميع أنحاء العالم، وواحد من كل أربعة أشخاص يبلغ عن دفع رشاوى في العام الماضي.( Ronald, 2014, p23) ويمكن تعريف الفساد المالي وتصنيفه بطرق مختلفة وأكثر الأنواع أو فئات الفساد شيوعًا هي الفساد في العرض مقابل الطلب، والفساد الكبير مقابل الفساد الصغير، والفساد التقليدي مقابل غير التقليدي، والفساد العام مقابل الفساد الخاص. وحسب درجة الإكراه المستعمل لتنفيذ الفعل غير القانوني والنوع من الفائدة المقدمة. ويستعمل مصطلح الفساد المالي لوصف فعل تقديم مدفوعات غير مشروعة أو ميزة غير ضرورية (Boisvert, 2014, p48)

## 4 – اثار الفساد الاداري والمالي

يشير البعض إلى أن للفساد الإداري دورا إيجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري ، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل، ولكن للفساد الإداري آثار سلبية ضارة هي:

1. الإضرار بمصداقية الدولة: عند توسع الفساد الإداري يؤدي إلى تفكك قواعد العمل الرسمية وعدم تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة من لدن الجمهور المتعاملين، كما أن إتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري (الربيعي والاسدي، 2013، ص78).
2. الفساد الإداري يساعد المستثمرين في السيطرة على العملية السياسية والتدخل في الأنشطة الحكومية من أجل تقليل الآثار السلبية لعدم اليقين والاستقرار السياسي على الأستثمار.
3. الفساد الإداري هو عامل لزيادة المشاركة السياسية للمجموعات والأفراد الذين إعتادوا أن يكونوا في الهامش تاريخيا أو المحرومين . (Taghavi etal, 2011, p94 )
4. الفساد الإداري يؤدي الى بيع الممتلكات الحكومية أو إستعمال الممتلكات العامة لتحقيق الربح الشخصي. في النظام الإداري هناك مجموعة مقننة من القواعد الإدارية التي تحدد إطار الأنشطة المسموح بها. في هذه الحالة، يعد أي تصرف يتعارض مع القوانين واللوائح، وهناك دافع لتحقيق المنفعة الشخصية يعد فسادا. (Mahdi et.al, 2013, p251)

ومن خلال الآثار التي ذكرناها أعلاه نجد إن الفساد الإداري والمالي هما من أشد انواع الفساد التي تؤدي إلى عرقلة بناء المجتمع بكل مستوياته، وكذلك تعد هذه الظاهرة هي تهدر ثروات البلاد.

## 5- واقع الفساد المالي والإداري :

تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في مفاصل الدولة وبمختلف الاشكال، هذه الظاهرة لا تقتصر على مفصل معين دون أخر بل شائعة في كل الوزارات والدوائر المستقلة والجيش والأجهزة الأمنية. وتشير تقارير هيئة النزاهة إلى كبر حجم الفساد وبعض حالات الفساد، أما الإعفاء عن الفاسدين أو غلق دعاوي الفساد، كما يوضح ذلك الجدولين (1و2). إذ يبين الجدول 1 عدد القضايا الجزائية المغلقة وعدد المتهمين بسبب عدم موافقة المرجع على إحالتها إلى القضاء والمرجع هو المسؤول الأعلى في الوزارة، أما الجدول 2 فيبين القضايا المشمولة بالعفو مصنفة حسب الجهات المعنية، إن ذلك يوضح عدم جدية الحكومة في محاسبة الفساد أولا وللتأثيرات التي تمارسها الجماعات الضاغطة من الأحزاب والميليشيات الخ. من جهات ذات نفوذ تعرقل محاسبة الفاسدين، وهذه النتائج أفرزتها الجهات الرقابية ومن خلال المراجعة المحاسبية والتي حددتها هيئة النزاهة في تقاريرها السنوية .

جدول (1): عدد القضايا الجزائية المغلقة وعدد المتهمين بسبب عدم موافقة المرجع

| ت | الوزارة | عدد القضايا | عدد المتهمين |
|---|---|---|---|
| 1 | وزارة النفط | 15 | 35 |
| 2 | وزارة البلديات والاشغال | 27 | 33 |
| 3 | وزارة النقل | 15 | 27 |
| 4 | وزارة الكهرباء | 17 | 23 |
| 5 | وزارة الصناعة والمعادن | 10 | 18 |
| 6 | وزارة الاسكان والاعمال | 8 | 12 |
| 7 | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 8 | 12 |
| 8 | امانة بغداد | 1 | 12 |
| 9 | وزارة الاتصالات | 3 | 6 |
| 10 | وزارة الدفاع | 6 | 6 |
| 11 | وزارة الداخلية | 3 | 5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | وزارة الصحة | 5 | 5 |
| 13 | وزارة العدل | 4 | 4 |
| 14 | وزارة الزراعة | 2 | 3 |
| 15 | وزارة الشباب | 2 | 2 |
| 16 | مجلس الوزراء | 1 | 2 |
| 17 | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | 1 | 1 |
| 18 | البنك المركزي | 2 | 1 |
| 19 | ديوان الوقف الشيعي | 1 | 1 |
| 20 | ديوان الوقف السني | 1 | 1 |
| 21 | الهيئة الوطنية للمسألة والعدالة (هيئة اجتثاث البعث) | 1 | 1 |
| 22 | هيئة النزاهة | 1 | – |
| | المجموع | 134 | 210 |

المصدر: العراق، هيئة النزاهة– التقرير السنوي لسنة 2008 (بغداد ، الهيئة، 2010)

جدول (2): عدد القضايا المشمولة بقانون العفو في بغداد والمحافظات مصنفة وفقا للجهة المعنية بالقضية لغاية 2008/12/31

| ت | الوزارة | عدد القضايا | عدد المشمولين | عدد القضايا التي لم تحدد فيها قيمة الفساد | عدد القضايا التي تحددت فيها قيمة الفساد | مجموع قيم الفساد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وزارة الداخلية | 528 | 842 | 526 | 2 | 700دولار<br>330,000,000 |
| 2 | وزارة البلديات والاشغال | 134 | 347 | 133 | 1 | 200,000,000 |
| 3 | وزارة الاتصالات | 34 | 48 | 27 | 7 | 918,937,497<br>5,832,350<br>3000لتر كاز |
| 4 | وزارة النقل | 36 | 75 | 29 | 7 | 2,626,886دولار<br>80,000,000 |
| 5 | وزارة التربية | 33 | 51 | 24 | 9 | 305,885,000<br>2,550دولار |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | وزارة الصحة | 44 | 64 | 44 | لا توجد | |
| 7 | دوواوين الاوقاف | 8 | 12 | 5 | 3 | 57,500,000<br>17875دولار |
| 8 | وزارة العدل | 72 | 103 | 71 | 1 | 1,500,000,000 |
| 9 | وزارة النفط | 53 | 140 | 52 | 1 | 12,000,000,000 |
| 10 | منظمات غير حكومية | 21 | 24 | 20 | 1 | 2,000,000 |
| 11 | وزارة الكهرباء | 59 | 111 | 52 | 7 | 58,500,800,000<br>215,438,050دولار |
| 12 | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | 21 | 5 | 21 | لا توجد | |
| 13 | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 51 | 82 | 49 | 2 | 1,400,000 |
| 14 | وزارة الهجرة والمهجرين | 9 | 9 | 9 | لا توجد | |
| 15 | وزارة الدفاع | 145 | 319 | 81 | 64 | 585,495,992,000<br>494,491,487 دولار<br>(3750) بندقية عيار<br>7,62 ملم (20 مليون)<br>7,62 ملم<br>(64) مسدس نوع كلوك |
| 16 | مجالس المحافظات | 12 | 19 | 12 | لا توجد | |
| 17 | وزارة المالية | 80 | 163 | 70 | 10 | 6,827,935,285<br>13,200 دولار |
| 18 | وزارة الاعمار والاسكان | 8 | 25 | 6 | 2 | 41,000,000 |
| 19 | وزارة الصناعة والمعادن | 14 | 27 | 14 | لا توجد | |
| 20 | وزارة التجارة | 48 | 89 | 37 | 11 | 72,000,000<br>4,890,050 دولار (73)<br>طنا من الحديد (121.5)<br>طن شاي |
| 21 | وزارة الخارجية | 1 | | 1 | لا توجد | |
| 22 | المجالس البلدية | 26 | 65 | 22 | 4 | 48,500,000 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | 540,000 دولار |
| 23 | وزارة الزراعة | 9 | 14 | 6 | 3 | 1,470,000 دولار 75,000,000 |
| 24 | مجلس القضاء الاعلى | 7 | 2 | 7 | لا توجد | |
| 25 | مجلس الوزراء | 4 | 3 | 4 | لا توجد | |
| 26 | المفوضية العليا للانتخابات | 14 | 8 | 14 | لا توجد | |
| 27 | وزارة الموارد المائية | 1 | 1 | 1 | لا توجد | |
| 28 | متفرقة | 6 | 39 | 6 | لا توجد | |
| 29 | الهيئة الوطنية للمسألة والعدالة (هيئة اجتثاث البعث) | 6 | 10 | 6 | لا توجد | |
| 30 | وزارة التخطيط والتعاون الانمائي | 4 | 3 | 4 | لا توجد | |
| 31 | وزارة الشباب والرياضة | 18 | 42 | 10 | 8 | 3,824,715,500 |
| 32 | وزارة البيئة | 3 | 3 | 3 | لا توجد | |
| 33 | البنك المركزي | 1 | | 1 | لا توجد | |
| 34 | امانة بغداد | 31 | | 31 | لا توجد | |
| 35 | وزارة السياحة والاثار | 1 | | 1 | لا توجد | |
| 36 | وزارة الثقافة | 3 | 17 | 1 | 2 | 3,524,500,000 |
| 37 | وزارة حقوق الانسان | 4 | 6 | 4 | لا توجد | |
| 38 | وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني | 1 | | | 1 | 1,000,000 دولار |
| 39 | شبكة الاعلام العراقي | 2 | 5 | 2 | لا توجد | |
| | المجموع | 1552 | 2772 | 1379 | 173 | |

## رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

تظهر النتائج أن الفساد الإداري والمالي تترتب عليهما نتائج هامة ومؤثره مع جميع مكونات إنتاجية الموارد البشرية وتشمل سرعة الأداء، والرضا الوظيفي، والدقة في الإجراءات، والمعرفة الوظيفية، ونوعية حياة العمل والأمن الوظيفي. إن إنتشار الفساد في المجتمع ما يؤدي إلى عدم كفاءة وضعف النظام الإداري للبلاد، ونتيجة لذلك إنخفاض الأستثمارات المحلية والأجنبية، وخفض إنتاجية الأستثمارات العامة، وخفض الإيرادات الحكومية ، وخفض الخدمات الاجتماعية، والصحة والرعاية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفقراء. والأفراد ذوي الدخل المنخفض، وزيادة تكاليف المعيشة، والتضخم والبطالة، والهدر للمال العام، والحد من النمو الاقتصادي، وإستبعاد رأس المال المحلي، وهجرة الكفاءات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الفقر والتمييز والتوزيع غير العادل للدخل والفجوة الآخذة في الأتساع وتقويض الديمقراطية وإضعاف القيم الأخلاقية وما إلى ذلك وخفض شرعية الحكومة بين الأفراد وفي النهاية زيادة عدم الرضا العام. في الواقع ، الفساد هو العقبة الرئيسة أمام النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة وكفاءة الشعب. وفي ما يلي تقدم الدراسة عشرة إستراتيجية يوصى بها ويشار إليها من أجل توسيع الأمانة ومكافحة الفساد وتحسين كفاءة الموارد البشرية. هذه الأستراتيجيات قابلة للتطبيق في المنظمات الأخرى والشركات والوكالات والمؤسسات والوزارات الحكومية وهي:

- التقليل من القواعد الإدارية.
- الشفافية في القوانين واللوائح والممارسات وغيرها.
- أتمتة الخدمات الإدارية.

- الفصل الإستراتيجي للواجبات.
- تناوب الوظيفة وتشريد الوظائف
- المسؤولية والمساءلة من المدراء.
- مراجعة المستندات والمحاسبة.
- المعنويات والثقافة التنظيمية.
- إنشاء الأخلاقيات والتنظيم الأساسي للموظف.
- التطوير الوظيفي والمهني.

## المراجع

### أولاً– المراجع باللغة العربية

1. الأسدي بشري، الربيعي حاكم(2013)، الفساد الإداري والمالي وإثارة في الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل العربي
2. تركي عز الدين، منصف شرفي(2012)، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته– إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول الفساد الإداري والمالي، بسكرة الجزائر.
3. التقارير السنوية لهيئة النزاهة في العراق لسنوات متعددة .
4. الجبوري سوسن كريم(2010)، الفساد الاداري والمالي في العراق، جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري – الادارة والاقتصاد، العدد21.
5. جمعة احمد حلمي(2009)، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، ط1، عمان .
6. الذنيبات علي علد القادر(2009)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، نظرية وتطبيق، ط2، عمان .

### ثانياً – مراجع باللغة الانجليزية

1. Arens, A, Alvin & Loebbecke,k, J (1988) , Auditing ANintegrated Approach ,4ed .
2. Begovic B ( 2005),Corruption: Concepts, Types,Causes, and Consequences, an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce,1155 Fifteenth Street NW , Suite 700 , Washington, DC 20005 • USA,ph: (202) 721-9200 .

3. Boisvert, A -Marie L , Peter Dent and Ophelie B, Quraishi. (2014) Corruption in Canada: Definitions and Enforcement. Prepared by Deloitte LLP. Ottawa, ON: Public Safety Canada, .
4. Caiden G , E(2001), in Where Corruption Lives Kumarian Bloomfield Conn Campos, J Edgardo and Pradhan S (eds) (2001) The Many Faces of Corruption: tracking vulnerabilities at the sector level World Bank Washington .
5. Frunzik V , A Master'S E,(1989) submited to the faculty of the graduate school of political science and international affairs for partlal fulfillment of the degree of master of arts.
6. Jia Ming, M ,(2010)A comparative study of administrative corruption in ancient and modern china, a dissertation Presented to the faculty of the use graduate school university of southern caiifornia In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree DOCTOR OF PHILOSOPHY (POLICY, PLANNING, and DEVELOPMENT), .
7. Khan, H ,g. ,( 2010). Fangdichan fubai haiyao chuangzao duoshao jilu (How many new records will corruption in the real estate sector set), Zhongguo tudi ziyuan bao (China land resources news), available:
8. Mahdi E , Reza seraji, Ali A rashid, Z bayanloo (2013), The impact of administrative corruption on HR Productivity (Case study: Qom University), Advanced Research in Economic and Management Sciences (AREMS) Vol.11 April 2013,ISSN: 2322-2360 ,WWW.universalrg.org
9. May A Mills (2012),Causes of corruption in public sector institutions and its impact on development, TURNING WHAT WE KNOW INTO WHAT WE DO.
10. Nye, J. S. (1967) Corruption and Political Development. A Cost-Benefit Analysis. Political Science Review. LXI2 June 1967 pp.417-27 Quoted in Heidenheimer, J. Arnold; Michaek Johnston; and Victor T. Le Vine. (1993) Political Corruption. New Jersey: Transaction Publishers
11. Quah, (2017) , Five success stories in combating corruption: lessons for policy makers", Asian Education and Development Studies, Vol. 6 Issue: 3, doi: 10.1108/AEDS-03-2017-0031
12. Quah, J ,( 2003), Curbing Corruption in Asia: A Comparative Study of Six Countries (Singapore: Eastern Universities Press)
13. Ronald M , (2014),Causes of Corruption in European Countries: History, Law, and Political Stability, Corresponding author: Department of Economics, Adam Smith Building, Glasgow, G12 8RT, United Kingdom; Tel: +44 (0)141-330 4697; Fax: .
14. Taghavi Y , Journal. J , ( 2010),. Fangdichan Fubai suiying: Zhejiang guotu xitong yinian 67 ren luoma (A snapshot of corruption in the real estate sector: sixty-even officials fell within one year in Zhejiang Province's land administration system).